الأمم المتحدة

A/65/PV.1

# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة **١**

الثلاثاء، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

**البند ١ من جدول الأعمال المؤقت**

**افتتاح رئيس الجمعية العامة للدورة**

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعلن افتتاح الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

**البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت**

**دقيقة صمت للصلاة والتأمل**

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٦٢ من النظام الداخلي، أدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): إنّ الجمعية العامة منتدى متميّز للمناقشة العالمية. وفيما نلتقي لبدء أعمال دورتها الخامسة والستين، يتعافى العالم ببطء من الأزمة الاقتصادية والمالية. ولكن لا ينبغي لهذه الانتكاسة الأخيرة أن تثبِّط عزيمتنا في مكافحتنا الكوارث الكبرى التي تصيب العالم. بل على نقيض ذلك، أثبتت استجابة المجتمع الدولي للأزمة أنّ التعددية تفعل فعلها.

واليوم، لجميع السكان المتضررين بالفقر أو المهدَّدين بالحرب، والاحترار العالمي أو الكوارث الطبيعية، الحقّ في أن يتوقَّعوا أن تخفف مناقشاتنا وإجراءاتنا من معاناتهم وألمهم. ولدينا جميعاً، نحن المكوِّنين لهذه الجمعية العامة، أداة هامة متاحة لنا، لمعالجة المسائل الكبرى في زماننا. وإنني مقتنع بذلك. وفي الحقيقة، إنّ الجمعية العامة هي المنتدى المتميّز للمناقشة العالمية، كما يخبرنا الميثاق. ويجب أن تبقى المكان لتضافر الجهود والمؤسسات المدعوَّة إلى بناء الحوكمة العالمية وممارستها. فليس هناك أيّ موضوع يهمّ الإنسان وكوكبنا، يمكن أن يكون غير هامّ لمناقشاتنا.

لكنّ الرأي العام يرى، في أغلب الأحيان، أمماً متحدة بجمعية عامة لا سلطة لها، أي متجر كلام بدون أثر حقيقي. وآمل للدورة الخامسة والستين التي تبدأ الآن، أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

10-53258 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تثبت أننا قادرون على إحداث فرق. كما آمل لها أن تلبّي التوقّعات الكبرى المنشودة منّا. فعلينا واجب تقديم النتائج. والمسائل المراد مناقشتها بالغة الجدّية، بحيث لا يمكن لذلك الواجب إلاّ أن يكون حافزنا الرئيسي، الذي يدفعنا إلى التقدم أبعد من مجرّد مصالحنا الوطنية، للعمل فعلياً لصالح الجميع.

وفي هذا الصدد، أودّ أن أشكر رئيس الدورة الرابعة والستين، معالي السيد علي عبد السلام التريكي، على عمله المستنير على رأس جمعيتنا، وعلى التزامه الشخصي. كما أُحيِّي الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على التزامه الثابت بخدمة منظمتنا، هنا في نيويورك وفي جميع أرجاء العالم، وأعرب عن امتناني له.

وسيكون للدورة التي تبدأ الآن جدول أعمال مكثَّف. كما سيكون علينا أن نركِّز طاقاتنا لإحراز تقدُّم بشأن مسائل عديدة أساسية للبشرية. وأمامنا منها ثلاثة مجالات واسعة.

أولاً، يجب علينا أن نضمن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قرَّرت الجمعية العامة عقْد اجتماع عام رفيع المستوى بشأن تلك الأهداف. ومن المنتظَر أن يكون هنا في نيويورك، يوم الاثنين، رؤساء دول وحكومات عديدون. ومن المؤكد أنّ مؤتمر القمة هذا سيكون أحد المعالم البارزة لسنة الأمم المتحدة، ولا يحق لنا أن نفشل. وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية، فإنّ الأهداف الإنمائية للألفية في متناولنا. ويجب علينا، بشكل خاص، أن نردم الفجوات في مكافحة الجوع، وفي وفيات الأطفال وصحة الأمهات. وهذا ممكن. ويجب أن يفضي عملنا في الأسبوع المقبل إلى التزام صادق وخطة عمل حقيقية، لضمان وصولنا إلى الهدف الطموح الذي حدده المجتمع الدولي لنفسه.

ثانياً، يجب أن نُعيد الأمم المتحدة والجمعية العامة إلى مركز الحوكمة العالمية. فالتحديات التي نواجهها اليوم استدعت بُعداً عالمياً، وتتطلّب حلولاً عالمية. ويجب أن تحظى إجراءاتنا بمشروعية واسعة، وأن تكون نتيجة عمليات شاملة. كما يجب أن نحسِّن آليات المعلومات والتشاور والتعاون بين الأمم المتحدة والأطراف والأدوات الأخرى الفعّالة في الحوكمة العالمية.

وإعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية - وتلك هي المسألة التي أودّ أن أرى الجمعية العامة تستكشفها أكثر أثناء المناقشة العامة. وفي الحقيقة، هذا هو الموضوع الذي اقترحته، ليكون الموضوع الخاص، في أعقاب المشاورات مع العديد من الممثلين الدائمين، ومختلف المجموعات الإقليمية ومع الأمين العام. فعلينا أن ندعو إلى أمم متحدة قوية وشاملة ومنفتحة. وكما نعلم، فإنّ القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني يقدّمون مساهمة أساسية في عملنا.

لكن يجب علينا أن نمضي قُدُماً بحزم في الإصلاحات الداخلية. ويبقى إصلاح مجلس الأمن هامّاً. ونحن جميعاً ندرك الحاجة إلى هذا الإصلاح. وأودّ أن نكون قادرين على إحراز تقدّم بشأن هذه المسألة، ولكن يعود إلى الدول الأعضاء اتخاذ قرارات تحظى بدعم واسع وتجعل تقارب الآراء ممكناً.

وستكون المسائل المؤسسية الأخرى في هذه الدورة، استعراض أعمال مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام. وعلاوة على ذلك، يجب أن نواصل الجهود لتنشيط الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، أُعوِّل على الأعضاء أن يضمنوا أن تبدأ المناقشات في موعدها، وأن نستخدم الوقت المتاح بأكبر قدر من الفعالية.

ثالثاً، يجب أن ننهض بالتنمية المستدامة. فتغيّر المناخ، والضعف أمام الكوارث الطبيعية والمخاطر على التنوّع البيولوجي ليست سوى بعض التحديات البيئية التي تؤثر على جميع الدول، وتستدعي جهداً متضافراً من جميع البلدان. وستسود المسائل البيئية جدول أعمالنا، الذي يشمل الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التنوع البيولوجي أثناء أسبوع مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية.

وأعتقد أنه من الأساسي النهوض بمستوى الوعي بالحاجة إلى هياكل اقتصادية أكثر احتراماً للبيئة والأجيال المستقبلية. وفي هذا الصدد، يتكرر كثيراً استخدام مصطلح ''الاقتصاد الأخضر''. وإنني أدرك أنّ القلق يساور بعض الحاضرين بيننا حيال استخدام هذا المصطلح. و''الاقتصاد الأخضر''، صفة وإسم، له معانٍ مختلفة لدى الفئات المختلفة. وبعض المخاوف مبرَّرة ويجب أن تؤخذ في الحسبان. ولكن ليكن واضحاً من البداية أنّ ''الاقتصاد الأخضر'' في رأيي لا يعني اشتراطاً جديداً، بل إنّه فرصة. هو فرصة لضمان التنمية المستدامة لصالح كوكبنا وأنفسنا وأبنائنا وأحفادنا. فالعالم يتغير، ولكنّ أغراض الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية سرمدية.

إنّ جهودنا في المجالات الثلاثة التي ذكرتها للتوّ – القضاء على الفقر، والحوكمة والتنمية المستدامة – ستقدم إسهاماً أساسياً نحو السلم والأمن، والتعاون الدولي والصداقة بين الشعوب.

ويجب أن يبقى الميثاق دليلنا النهائي. والسلام والأمن هما هدفنا الرئيسي، ولا يزال هناك الكثير من العمل للتنفيذ. ويشمل هذا جميع الصراعات التي ما انفكّت تعصف بعالمنا حتى يومنا هذا، وتسبِّب الألم والمعاناة لمئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال. والتعاون الدولي والصداقة بين الشعوب هما اللذان سيمكناننا من إحراز تقدم في مجالات حقوق الإنسان، والتنمية، والمعونة الإنسانية، ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب. وهما اللذان سيمكّناننا أيضاً من إحراز تقدم في مجالَي الصحة والبيئة. تلك هي القيم التي ستتيح لنا بناء شراكة عالمية حقيقية، والمضيّ قُدُماً في جميع المجالات ذات الأهمية الأساسية للسلام والأمن.

ورؤيتي هي أن تكون هناك جمعية عامة قوية، ينبغي لها أن تشكِّل المنتدى الرئيسي للمناقشة العالمية. لكنّ ذلك سيتطلب منا أن نتعلم كيف نُصغي بعضنا إلى بعض. وأودّ أن أؤكد لكم أنني سأكون جاهزاً لكي نعمل معاً بانسجام. فبابي مفتوح. وأنا مستعد لتقديم توجيهاتي بحيث يمكن إحراز التقدم، ولكن فوق ذلك، أحثّ الجميع على التغلُّب على الأنانية وعلى خصومنا لصالح البشرية.

## البند ١٣٥ من جدول الأعمال المؤقّت

## جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/65/359)

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): عملا بالممارسة المتَّبعة، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/65/359. وهي تتضمن رسالة موجَّهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة، يبلغ فيها الجمعية بأن ٦ دول أعضاء متأخرة عن تسديد اشتراكاتها المالية للأمم المتحدة بموجب أحكام المادة ١٩ من الميثاق.

وأود أن أذكّر الوفود بأنه، بموجب المادة ١٩ من الميثاق،

> ''لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في المنظمة حق التصويت في الجمعية العامة، إذا كان المتأخر عليه مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائداً عنها''.

هل لي أن أعتبر إذن أن الجمعية العامة تحيط علما بالمعلومة الواردة في الوثيقة A/65/359؟

تقرر ذلك.

**البندان ٧ و ١٣٤ من جدول الأعمال المؤقَّت**

**تنظيم العمل وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود**

**خطّة المؤتمرات**

رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠، موجَّهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس لجنة المؤتمرات (A/65/337)

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): يعلم الأعضاء أنه وفقا للفقرة ٧ من الفرع ١ من القرار ٢٤٣/٤٠، لا يُسمح لأي جهاز فرعي للجمعية العامة بالاجتماع في مقر الأمم المتحدة، خلال الجزء الرئيسي من دورة عادية للجمعية، إلاَّ بإذن صريح من الجمعية.

وبناء على الفهم الدقيق بأن الاجتماعات يجب أن تُعقد في إطار المرافق والخدمات المتاحة، يُطلب الإذن، من ثمَّ، للأجهزة الفرعية التالية: لجنة العلاقات مع البلد المضيف، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وهيئة نزع السلاح، واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، وجمعية المحكمة الجنائية الدولية للدول الأطراف في نظام روما الأساسي، والفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تودّ أن تأذن لأجهزة الجمعية العامة الفرعية تلك بالاجتماع خلال الجزء الرئيسي من الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.